

انفصال ما بعد الانفصال.. هل يحفظ جونسون وحدة المملكة

رئيس الوزراء البريطاني يجدد معارضته لإجراء استفتاء على استقلال اسكتلندا



بريكست يوقظ النزعات الانفصالية

والاستطلاع هو أول تحليل مفصل لآراء البريطانيين في أسلوب تعامل جونسون مع محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التي انتهت في الأونة الأخيرة، وكذلك تصديه لوباء فايروس كورونا.

وجاء في نتائج الاستطلاع أن حزب المحافظين الحاكم سيفقد 81 مقعداً، مما سيؤدي إلى خسارته الأغلبية التي يملكها بفارق 80 مقعداً.

وأوضح أنه بهذه النتيجة سيحصل المحافظون على 284 مقعداً بينما يرجح حصول حزب العمال المعارض على 282 مقعداً. كما أشار الاستطلاع إلى أن رئيس الوزراء قد يفقد مقعده في دائرة أكسبريدج بغرب لندن.

لكن ربما يرتبط تقييم رئاسة جونسون للوزراء بشكل متزايد بكيفية تعامل حكومته مع جائحة كورونا التي أودت بحياة ما يربو على 74 ألفاً وأضررت الاقتصاد بشدة.

دولة قوية بعملة جديدة يستغرق سنوات طوال لن تكون بريطانيا فيها داعمًا لاسكتلندا.

ولن تتنازل بريطانيا في حال الانفصال عن حصة مربية من نقط الشمال، وسيكون ترسيم الحدود قاسياً ومؤثراً في حق الاسكتلنديين، ما يعيق انضمامهم للاتحاد الأوروبي.

وبعد أن اختار معسكر بريكست خلال استفتاء العام 2016 وصل جونسون إلى منصب رئيس الوزراء وقاد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن يبقى معرفة ما إذا كان مستقبله السياسي سيشهد أكثر إشراقاً.

وأظهر استطلاع جديد للرأي أن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون في طريقه لخسارة مقعده بالبرلمان وأن من المستبعد أن يفوز أي من الحزبين الرئيسيين بأغلبية مطلقة في الانتخابات العامة المقبلة التي تجرى في 2024 على أقرب تقدير.

ومع ذلك، لا توجد مؤشرات على الإطلاق على أن زعيم المحافظين سيستسلم للمطلب الاسكتلندي في نهاية المطاف. فإذا استقلت اسكتلندا، فهي ستدخل الاتحاد الأوروبي وتتخلى عن الجنيه الإسترليني، وستقيم حدوداً أكثر صرامة مع بريطانيا للحفاظ على وحدة السوق الأوروبية الموحدة.

ولكن السؤال الأكثر تداولاً في صفوف المراقبين لتنامي النزعة الانفصالية في اسكتلندا هو: من الراجح ومن الخاسر من انفصال اسكتلندا؟

ويرى متابعون أن اسكتلندا ستكون الخاسر الأكبر في صورة الانفصال خاصة وأن إمكانية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي تصطدم بمعوقات كثيرة.

ويشير هؤلاء إلى عدد سكان اسكتلندا القليل ومواردها المحدودة إضافة إلى أن بريطانيا هي السوق الأكبر للبريد والعمالة الاسكتلندية، كما أن تأسيس

الأوروبي كما حصل مع إقليم كتالونيا الإسباني.

ورغم معارضة جونسون الذي لا يريد أن ينفرد عقد المملكة في عهده، فإن المشهد في اسكتلندا يشهد حالة من التعتية للضغط على الحكومة البريطانية للبول باستفتاء جديد بعد الاستفتاء الأول الذي تم تنظيمه سنة 2014 ورُجِح كفة البقاء وعدم الانفصال.

وتخوض ستورجون حملة تعبئة غير مسبوق في اسكتلندا من أجل حشد الرأي العام لالتفاف حول فكرة الانفصال، مستغلة نزعة قومية اسكتلندية انتعشت بفعل انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي.

وتشير أستاذة السياسة الإقليمية في جامعة أدنبره، نيكولا ماك إيون، إلى أن "الحزب الوطني الاسكتلندي يامل في أنه كلما كان أداءه الانتخابي أقوى، سيكون صعباً على رئيس الوزراء البريطاني مواصلة الرفض".

دخلت بريطانيا في الأول من يناير مرحلة جديدة بعد إنجاز خروجها الكامل من الاتحاد الأوروبي دون أن تظهر عراقيل بشكل فوري، لكن ذلك وضع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمام تحدي المحافظة على وحدة المملكة المتحدة إذ أن اسكتلندا التي صوتت ضد الخروج من الاتحاد الأوروبي تحلم بالاستقلال.

لندن - شكّل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) محركاً لإعادة الزخم لقضية الاستقلال في اسكتلندا، والتي بدا أنها انتهت مع فشل استفتاء تقرير المصير في العام 2014، ما يضع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمام تحدي الحفاظ على وحدة المملكة المتحدة.

وتنكب ستورجون على الموقع الإلكتروني لحزبها السبب "لوقت طويل، أخذت الحكومات البريطانية المتعاقبة اسكتلندا في الاتجاه الخاطئ وبلغت ذروتها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فلا عجب أن الكثير من الناس في اسكتلندا ضاقوا ذرعاً".

وقالت "لم نرغب في المغادرة (الاتحاد الأوروبي) ونامل في أن ننضم إليكم من جديد قريباً كشريك على قدم المساواة". وقانونياً لا تمتلك حكومة اسكتلندا الحق في تنظيم استفتاء على الانفصال دون موافقة الحكومة البريطانية. وتتمثل أكبر مشكلة أمام اسكتلندا في طريق الاستقلال في إلزامية حصولها على إذن من البرلمان البريطاني لإجراء استفتاء حول الاستقلال بموجب المادة 30 من القانون الخاص باسكتلندا.

ويرى مراقبون استحالة صدور إذن من البرلمان البريطاني في ظل سيطرة حزب المحافظين على أغلبية المقاعد ورفض حزب العمال المعارض والحزب الليبرالي ذلك.

ويعتقد هؤلاء أن مؤيدي الاستقلال في اسكتلندا سيبحثون عن سبل أخرى للانفصال عن المملكة المتحدة حال فوزهم في انتخابات 2021 التي يراهنون عليها لإجبار الحكومة البريطانية على تنظيم استفتاء ثانٍ لتقرير المصير.

ومن بين الخيارات المطروحة، الذهاب إلى المحكمة لإلغاء شرط الحصول على إذن لإجراء الاستفتاء بموجب القانون الخاص باسكتلندا.

وأما الخيار الآخر، فيتمثل في إجراء الاستفتاء رغمًا عن الحكومة المركزية، وإعلان الانفصال من جانب واحد في حال التصويت لصالح الاستقلال.

لكن الخيار الثاني، قد يهدد الطريق لحدوث توتر مع الحكومة المركزية على غرار التوتر الذي أصاب عقب إعلان إقليم كتالونيا الاستقلال من جانب واحد، كما يهدد بفقدان تأييد الاتحاد

وإعادة رئيس الوزراء البريطاني، الأحد، تأكيد معارضته لإجراء استفتاء على استقلال اسكتلندا قائلاً إنه يجب ألا يجري إلا بعد مرور جيل كامل، فيما جددت زعيمة اسكتلندا نيكولا ستورجون الدعوات لإجراء تصويت جديد عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.



نيكولا ستورجون

لم نرغب في مغادرة الاتحاد الأوروبي، نأمل في العودة من جديد

وقال جونسون خلال مداخلة في برنامج "اندرو مار شو" الذي يبث على شبكة "بي.بي.سي"، "الاستفتاءات، من خلال تجريبي وخبرتي في ذلك الوقت بأنه البلد، ليست أحداثاً ممتعة".

وأضاف "لا توجد قوة توحيدية ملحوظة في المزاج الوطني. هذا يحصل مرة في الجيل".

وصوتت اسكتلندا للبقاء جزءاً من المملكة المتحدة في استفتاء أجري عام 2014، حيث وصفته زعيمة الحزب الوطني الاسكتلندي في ذلك الوقت بأنه تصويت واحد كل جيل، لكنها تقول الآن إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهو أمر عارضته غالبية الاسكتلنديين، غير اللعنة.

وأظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة دعماً ثابتاً للاستقلال، مدعوماً بالخلافات بين لندن والحكومات المخوطة

قوة برخان الفرنسية تتلقى ضربة جديدة في مالي

جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هي طريقة للتعبير عن معارضة فرنسا لهذه المفاوضات المحتملة.

50 عدد الجنود الفرنسيين الذين قتلوا في منطقة الساحل منذ عام 2013

دعا إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، في 14 أكتوبر الماضي إلى "محاولة الحوار مع المتمردين" في دول الساحل على غرار الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة و طالبان أفغانستان في 29 فبراير.

وأضاف شرقي أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وحركة طالبان الأفغان "قد يلهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي فكرة البحث في إمكانية محاورة المتمردين وتشجيعهم على إلقاء أسلحتهم، لاسيما أولئك الذين تم تجنيدهم قسراً".

في 21 ديسمبر الماضي إلى أن فرنسا تستبعد أي نقاش مع القيادة العليا لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي "تخضع للقيادة المركزية لتنظيم القاعدة".

لكن في المقابل، تبدي باريس انفتاحاً أكبر عندما يتعلق الأمر بعناصر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي "لديها أجندة أكثر وطنية وغالباً ما تكون انتهازية وإقليمية أحياناً".

موريتانيا وتشاد ومالي وبوركينا فاسو والنيجر.

وفي مواجهة استمرار العنف الجهادي بالإضافة إلى النزاعات الإثنية، لا تستبعد السلطات الانتقالية في مالي الدخول في مفاوضات مع الجماعات المسلحة، وهو ما فعله قبلها الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا الذي أطاحه انقلاب في أغسطس.

ودعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وهي التحالف الجهادي الرئيسي في مالي، في بيان أعلنت فيه مسؤوليتها عن الهجوم، إلى سحب قوة برخان من الساحل.

وفي هذا البيان الذي أكد صحته المركز الأميركي لرصد المواقع الجهادية "سايت"، أشار التحالف أيضاً إلى الرسوم الكاريكاتيرية للنبي محمد ودفاع الرئيس



جيش فرنسي متعثر

تلقّت قوة برخان الفرنسية التي تقاتل الجهاديين في منطقة الساحل ضربة جديدة في مالي السبت، بمقتل جندي وجندي من عناصرها في هجوم بعيرة ناسفة، وذلك بعد مقتل ثلاثة جنود، في ظروف مماثلة.

وأفادت الرئاسة الفرنسية في بيان بأن الرئيس إيمانويل ماكرون "علم ببلاغ الحزن" بمقتل جنديين من الفوج الثاني من الخيالة في هاغونو، قرب ستراسبورغ بتشرق فرنسا، هما إيفون هوين ولويك ريسير.

وإيفون هوين البالغة ثلاثة وثلاثين عاماً وأم لولد، هي أول امرأة في الجيش الفرنسي تقتل في منطقة الساحل منذ بدء عملية سيرفال عام 2013. أما لويك ريسير فيبلغ أربعة وعشرين عاماً. وكانا يعملان في فوج متخصص بالاستخبارات.

وتنتشر قوة برخان الفرنسية التي ارتفع عديدها عام 2020 إلى 5100 جندي مع تعزيزها بـ600 عنصر، في خمس دول من منطقة الساحل حيث تواجه جماعات جهادية إلى جانب قوة من مجموعة دول الساحل الخمس تضم جنوداً من

استئناف محادثات السلام الأفغانية

كابل - تبدأ، الثلاثاء، سلسلة جديدة من المحادثات بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية في قطر، وسط تصاعد العنف في أفغانستان التي شهدت مؤخراً موجة اغتيالات استهدفت شخصيات بارزة.

وأرجئت محادثات السلام الأفغانية التي بدأت في 12 سبتمبر في فندق فخم في الدوحة، حتى 5 يناير.

ولم تسفر المحادثات التي استمرت أشهراً بين الجانبين عن نتائج تذكر حتى الآن، لكن الطرفين أحرزا بعض التقدم العام الماضي عندما اتفقا أقله على ما سيقام في الجولة التالية.

وسيضغط مفاوضو الحكومة الأفغانية من أجل وقف دائم لإطلاق النار وحماية نظام الحكم القائم منذ الإطاحة بطالبان عام 2001 بغزو قادته الولايات المتحدة عقب هجمات 11 سبتمبر.

وقال غلام فاروق مجروح، أحد المفاوضين باسم الحكومة، إن "المحادثات ستكون معقدة للغاية وستستغرق وقتاً لكننا نامل في تحقيق نتيجة في أسرع وقت ممكن لأن الناس سئموا من هذه الحرب الدموية".

وفي وقت سابق في ديسمبر، قرر المفاوضون من الجانبين أخذ استراحة بعد أشهر من الاجتماعات المحيطة في كثير من الأحيان والتي تعثرت بسبب الخلافات حول الإطار الأساسي للمناقشات والتفسيرات الدينية.

وتأتي المحادثات عقب اتفاق انسحاب تاريخي للقوات الأميركية وقبته طالبان

واشنطن في فبراير سيجرح بموجبه جميع الجنود الأجانب من الدولة التي مزقتها العنف بحلول مايو المقبل.

ورغم مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، تشهد أفغانستان تصاعداً للعنف، إذ شنت طالبان هجمات شبيهة يومية ضد القوات الحكومية في الأسابيع الأخيرة.

وزادت الهجمات التي تستهدف صحافيين وسياسيين ورجال دين ومدافعين عن حقوق الإنسان في الأشهر الماضية.

ومنذ نوفمبر، قتل نائب حاكم إقليم كابل وخمسة مراسلين في سلسلة جرائم تستهدف هذا البلد المضطرب.

ولقت السلطات باللوم على طالبان في مقتل السبعين، لكن تنظيم الدولة الإسلامية أعلن مسؤوليته عن بعضها.

وأشار نيشانك موتواني، نائب مدير وحدة البحث والتقييم في أفغانستان، وهي مؤسسة فكرية مستقلة مقرها في كابل، إلى أن طالبان لن تعلن مسؤوليتها عن هذه الاغتيالات السياسية، لكنها مع ذلك، تعتزم أن تثبت لقاتلها أنها "ما زالت كما هي ولم تتغير".

وقال رئيس الاستخبارات الأفغانية أحمد ضياء سراج للبرلمانيين هذا الأسبوع، إن طالبان نفذت أكثر من 18 ألف هجوم في العام 2020.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من العام، قتل 2177 مدنيًا وجرح 3822، وفق الأمم المتحدة.